

ظاهرة التقديم والتأخير في النحو العربي بين الأداء والموانع

الدكتور سامي عوض*

الدكتور محمد بصل**

خالد حمّاد***

(تاريخ الإيداع 25 / 1 / 2009 . قبل للنشر في 14 / 4 / 2009)

□ الملخص □

يبدأ البحث بتناول مبدأ الاختيار ومبدأ التوزيع، اللذين يبني عليهما كل خطاب لغوي . ويحاول الوقوف على الصلة بين التقديم والتأخير وبين الرتبة؛ التي هي مبدأ نحوي لولاه لم يكن ثمّ تقديم ولا تأخير . فالنباين والتغاير بين الأداء النمطي والأداء الفني يتضح بالوظيفة التوصيلية لكل منهما؛ فهي في الأداء النمطي متحققة بمطابقة اللفظ للمعنى؛ دون العناية بالأبعاد الجمالية للتعبير، وأمّا الأداء الفني فإنه إضافة إلى تحقيقه الوظيفة التوصيلية؛ فهو يتطلّع إلى تأدية أبعاد فنيّة وقيم جماليّة. فالتقديم والتأخير من ظواهر الاتّساع في العربيّة؛ تتعين أغراضه بحسب العنصر المقدم وبحسب المقامات والأحوال . ولهذا جاء العدول في الجملة العربية إمّا بتقديم اللفظ على عامله؛ أو بتقديم الألفاظ بعضها على بعض؛ في غير العامل، والوظيفة لذلك تتلخّص في العناية والاهتمام؛ وليس ذلك على إطلاقه؛ فهناك موانع تضبط هذه الظاهرة وتحدّ من حرّيتها، كل ذلك لتأدية المعنى على أكمل وجه وفي أتم صورة .

الكلمات المفتاحيّة : المحور الأفقي ، والمحور العمودي ، والأداء النمطي، والأداء الفني ، ثمّ موانع التقديم .

* أستاذ - قسم اللغة العربية - كلية الآداب والعلوم الإنسانية - جامعة تشرين - اللاذقية - سورية.
** أستاذ - قسم اللغة العربية - كلية الآداب والعلوم الإنسانية - جامعة تشرين - اللاذقية - سورية.
*** طالب دراسات عليا (دكتوراه) - قسم اللغة العربية - كلية الآداب والعلوم الإنسانية - جامعة تشرين - اللاذقية - سورية.

The Phenomenon of Preposition and Postposition in Arabic Syntax :Between Performance and Constraints

Dr. Sami Awad*
Dr. Mohammad Basal**
Khalid Hamado***

(Received 25 / 1 / 2009. Accepted 14 / 4 / 2009)

□ ABSTRACT □

This research deals with the concept of selection and distribution forming linguistic speech. It tries to show the relationship of preposition and postposition to word order, which is a syntactic principle without which neither would exist. The disparity can be shown by the connectivity function of each. In regard to typical performance, it is achieved by onomatopoeia regardless of the aesthetic dimensions of an expression. Concerning artistic performance, it aims at performing aesthetic and artistic dimensions in addition to achieving its connectivity function. Thus, we see deviation in Arabic sentences either in an utterance preceding its governor or in utterances preceding each other regardless of government; so this function can be reduced to care and interest. For meaning to be perfect and clear, constraints controlling this phenomenon and restricting its freedom have been implemented.

Keywords: horizontal axis, vertical axis, typical and artistic performance, preposing constraints.

*Professor, Department of Arabic, Faculty of Arts and Humanities, Tishreen University, Lattakia, Syria.

**Professor, Department of Arabic, Faculty of Arts and Humanities, Tishreen University, Lattakia, Syria.

***Postgraduate Student, Department of Arabic, Faculty of Arts and Humanities, Tishreen University, Lattakia, Syria.

مقدمة:

يعتمد كل خطاب لغوي على مبدئين أساسيين هما : مبدأ الاختيار ومبدأ التوزيع . فالمبدأ الأول: يقع على المحور الرأسي للتعبير اللغوي؛ حيث يقوم المخاطب أو المرسل بانتقاء مفردات لغوية محدّدة من بين مجموع كبير من المفردات؛ وهذه العناصر اللغوية المنتقاة تقوم بينها علاقة تشابه على أكثر من مستوى، ومن المعلوم أنّ قدرة المتكلم أو المرسل على انتقاء مفرداته واختيارها تبقى مرتبطة بكفايته اللغوية ومخزونه اللفظي. فقدرة المرسل على الإبداع في هذا الجانب هي مرهونة بما يمتلكه من مادة لغوية، وما يميّز به من قدرة على الاختيار، وكذلك مفاضلته بين البدائل اللغوية التي تتجاوز في مخزونه اللغوي .

والمبدأ الثاني: يقع على المحور الأفقي التراصفي، فمبدأ التوزيع يفرض على المتكلم أن يقوم بترتيب معين للمفردات؛ التي تمّ انتقاؤها وفق محور الاختيار، كل ذلك يتم ترتيبه بناءً على قواعد النظام اللغوي الذي تنتمي إليه لغة المتكلم .

وبهذا الترتيب للعناصر اللغوية؛ وبما تحمله من وظائف نحوية؛ تنشأ بين هذه العناصر علاقات نحوية وتركيبية؛ تسهم في إنتاج المعنى والدلالة عليه. فلغة الإبداع تنزاح دوماً عن القواعد المعيارية، وتنتجى إلى العدول عنها، وذلك لتحقيق دلالة إضافية إلى المعنى الأساسي. ولهذا فإنّ المحور الأفقي هو الأكثر مرونة لاستيعاب أشكال التعبير المختلفة، فالسكّائي قد نبه إلى أنّ اللفظ لم يوضع أصلاً من أجل الدلالة على معناه بمفرده؛ فالغاية منه أبعد وأشمل؛ وهي الدخول في تركيب لغوي تتحقّق به الوظيفة الدلالية للكلام. ولهذا يقول: "إن الغرض الأصلي من وضع الكلم هو التركيب؛ لامتناع وضعها إلا لفائدة؛ وامتناع الفائدة فيها غير مركبة"⁽¹⁾.

أهمية البحث وأهدافه:

ظاهرة التقديم والتأخير تأخذ حيزاً كبيراً في حياتنا اللغوية، فهي ظاهرة تستمدّ حيويتها من حياة مجتمعها اللغوي؛ ذلك لأنها متجذّرة في البنية الأساسية للغة، وأصلية في حياة مجتمعها. وهنا تكمن أهمية هذا البحث في تتبّعه للفروق الدقيقة بين الوظائف الدلالية للتعبير التي حصل فيها تقديم وتأخير، فالأبعاد الدلالية والقيم الجمالية التي تؤدّيها هذه الظاهرة في اللغة العربية، لها علاقة قوية بغائية الإبداع الفني، فما تعرّض له البحث من الأبعاد الدلالية للتقديم والتأخير هو على سبيل المثال لا الحصر؛ لأنّ الأمر في نهاية المطاف مرهونٌ بالعلاقة بين السياق والمقام والنصّ الإبداعي. وعليه يمكن أن نلخص أهداف هذا البحث بما يلي:

- 1 — الربط بين التركيب والدلالة؛ إذ إنّ أيّ تقديم أو تأخير في التركيب؛ سيتبعه تغيير في الدلالة لا محالة.
- 2 — إبراز العلاقة بين الأداء النمطيّ والأداء الفنيّ، إذ تتبيّن الوظيفة الدلالية للأداء الفنيّ بدلالة الأداء النمطيّ.
- 3 — بيان أنّ ظاهرة التقديم والتأخير تمكّن مستعملي اللغة من التعبير عن الفروق الدقيقة بين التراكيب المتماثلة من حيث عناصر التركيب، والمختلفة من حيث رتبة هذه العناصر.
- 4 — الإشارة إلى القيم الفنية التي تجسّدّها هذه الظاهرة، وبيان العوائق التي تمنعها من حرّيتها في الحركة.

¹ — السكّائي ، أبو يعقوب . مفتاح العلوم ، 2ط ، تح: نعيم زرزور ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1987م ، ص 141.

5 – إبراز الاستعمالات العصريّة لبعض جوانب هذه الظاهرة؛ المتجذّرة في تفصيلات حياتنا اليوميّة؛ فإننا نقدّم ما نجده الأهمّ على ما نعتقد أنّه دونه في الأهميّة، ونسلّك السبيل نفسه لغير الاهتمام أيضاً؛ فقد يكون التنغيم أو الإيفاع سبباً للتقديم والتأخير؛ يتفق عليه الحسّ الفنّي عند المرسل والمتلقّي.

منهجية البحث:

يتخذ هذا البحث المنهج الوصفيّ منطلقاً له؛ فهو يتناول الظاهرة اللغويّة كما كانت في الاستعمال عند العرب، أي: ضمن إطار الأداء النمطيّ أو المعياريّ، ثمّ يتخطّى ذلك إلى تتبّع الوجوه والفروق بين هذا التركيب أو ذلك – من الظاهرة اللغويّة ذاتها – مبيّناً الفروق الدلاليّة التي تنتج عن تحرك العنصر اللغويّ في التركيب إلى جهة اليمين أو اليسار، وهذا ما يندرج في إطار الأداء الفنّي الذي يتضمّن إضافةً إلى الأبعاد الدلاليّة أبعاداً فنيّةً وجماليّةً. وليس تحرك العناصر اللغويّة داخل التراكيب على إطلاقه؛ فهناك بعض الموانع التي تعيق هذه الحركة في التركيب الواحد. وتبقى الحركة مرتبطة بشرط أمن اللبس؛ إذ يظلّ العنصر اللغويّ الذي وقع في دائرة التقديم والتأخير محتفظاً بوظيفته النحويّة، ومن جهةٍ أخرى يتتبع البحث الأبعاد الدلاليّة التي تتحقّق بدلالة القرائن اللفظيّة وغيرها من القرائن، ولا يغفل عن أهميّة معطيات الدراسات المعاصرة؛ التي تناولت هذه الظاهرة.

النتائج والمناقشة:

أهميّة الرتبة في ظاهرة التقديم والتأخير:

اهتمّ النحاة العرب بالرتبة "وجعلوها محفوظةً وغير محفوظة، وقد ارتضى علماء المعاني هذا التقسيم وتجنّبوا الكلام في الرتبة المحفوظة لأنها ليست مظنةً لاختلاف الأساليب؛ بسبب حفظها وثبات وصفها، وعمدوا إلى الرتبة غير المحفوظة؛ فمحوها دراسةً أسلوبيةً مهمّةً؛ تحت عنوان التقديم والتأخير، ومعنى هذا: أن التقديم والتأخير البلاغيين وثيقا الصلة بقريّة الرتبة في النحو، لكنه لا يمسّ الرتبة المحفوظة؛ لأنها محفوظة فلا تختلف عليها الأساليب"⁽²⁾. فتحرّك أجزاء الجملة عن مواقعها تقديماً أو تأخيراً يُسمح به في مناطق نحويةٍ دون الأخرى، ولهذا "لايتناول التقديم والتأخير البلاغيّان ما يسمّى في النحو باسم الرتبة المحفوظة لأنّ هذه الرتبة لو اختلفت لاختلّ التركيب باختلالها"⁽³⁾.

فالرتبة: مبدأٌ نحويٌّ لولاه لم يكن ثمّ تقديمٌ ولا تأخيرٌ، وعليه يمكن وصف التقديم بأنّه: "أسلوبٌ عدوليٌّ عن أصل الرتبة ومؤشّرٌ أسلوبيّ؛ إنّما يكون لغاياتٍ تتصلّ بالمعنى؛ وذلك شأن الأسلوب العدوليّ مع كلّ القرائن"⁽⁴⁾.

² – حسّان، د. تمّام . الأصول، دراسةً إيسمولوجيةً للفكر اللغوي عند العرب ، النحو ، فقه اللغة ، البلاغة ، عالم الكتب ، القاهرة ، 2000 م ، ص310.

³ – حسّان، د. تمّام . اللغة العربية ميناها ومعناها ، ط4 ، عالم الكتب ، 2004م ، ص207.

⁴ – حسّان، د. تمّام . البيان في روائع القرآن ، ج2 ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، طبعة خاصةً تصدرها عالم الكتب ، ضمن مشروع مكتبة الأسرة ، مهرجان القراءة للجميع ، 2002م ، ص108.

فلا عجب من قول الجرجاني في التقديم والتأخير: "هو بابٌ كثير الفوائد، جمُّ المحاسن، واسع التصرف، بعيد الغاية لا يزال يفتَرُّ لك عن بديعةٍ ويفضي بك إلى لطيفة" (5). فالتقديم والتأخير سمّا العربية، ولمحان من ملامحها "سمحت بهما ومهدت لهما العلامة الإعرابية وحرية الرتبة في كثير من الأبواب النحوية" (6). فهو تصرفٌ في التركيب، وعدولٌ عن أصل عناصره لغايةً بيانيةً معنويةً، وهذا التصرف ليس على إطلاقه؛ وإلا كان جوراً على التركيب ومعناه، وإفساداً للكلام بأسره، فمدار التقديم والتأخير هو العناية والاهتمام، يقول سيوييه عن قولك (ضرب عبد الله زيداً): "فإذا قدّمت المفعول وأخرت الفاعل جرى اللفظ كما جرى في الأول، وذلك قولك: ضرب زيداً عبد الله. لأنك إنما أردت به مؤخراً ما أردت به مقدماً، ولم تُرد أن تشغل الفعل بأول منه؛ وإن كان مؤخراً في اللفظ. فمن ثمّ كان حدُّ اللفظ أن يكون مقدماً؛ وهو عربيٌّ جيدٌ كثيرٌ. كأنهم إنما يقدّمون الذي بيانه أهمُّ لهم وهم بيانه أعنى، وإن كانا جميعاً يهمنهم ويعنيانهم" (7).

فهو في هذا النصّ يعتمد على العلامة الإعرابية في دلالتها على الوظيفة النحوية – الفاعلية ثمّ المفعولية – حتى بالتقديم والتأخير، ولا يعني هذا أنّ كلّ ما قدّم كان للعناية والاهتمام؛ دون تبيين موطن هذه العناية وسبب هذا التقديم. أما الاكتفاء "بعبارة: أنّ هذه اللفظة قدّمت للعناية والاهتمام بها؛ فهذا وجهٌ من وجوه الإبهام، والاكتفاء بها يضيع معرفة التمايز بين الأساليب؛ فلا تعرف الأسلوب العالي الرفيع من الأسلوب المهلهل السخيف؛ إذ كلّ واحد يقول لك: إنّ عنابتي بهذه اللفظة هنا أكبر، دون البصر بما يستحقّه المقام وما يقتضيه السياق" (8). فليس التقديم للدلالة على أنّ ما قدّم هو الأفضل والأشرف إذ إنّ "المقام قد يقتضي تقديم المفضول على الفاضل، وقد يقتضي العكس، ومن ذلك ما ورد في القرآن الكريم من تقديم الكافرين على المؤمنين وتقديم العقوبة على المغفرة، وتقديم الضرر على النفع، ولكلّ مقام مقال" (9).

العلاقة بين الأداء النمطي والأداء الفني:

ما تقدّم يؤكد لنا أهمية البنية الأساسية للجملة أو التركيب، فهي المكان والمنطلق في تناول ظاهرة التقديم والتأخير، ومن هنا يمكننا أن نعي التباين والتباين بين الأداعين: النمطي والفني؛ من خلال التحديد الوظيفي لهما. فالأداء النمطي: يهدف إلى التوصل والإفهام؛ فهو يؤدي وظيفته بتحقيق الألفاظ على المعاني؛ مهما كانت الألفاظ غتّة مستكرهة؛ متافرةً مكلفةً؛ أو غير ذلك .

أمّا الأداء الفني: فإنّ دوره لا يقتصر على الوظيفة التوصيلية؛ فهو يهدف إلى تأدية أبعاد فنيّة وقيم جماليّة؛ وتعبير الرّمانيّ يشير إلى توجّب تجاوز هذين الأداعين وتلاحمهما، إذ يقول عن البلاغة بأنّها: "إيصال المعنى إلى

⁵ – الجرجاني، عبد القاهر. دلائل الإعجاز، تصحيح وتعليق: محمّد الشنقيطي والسيد محمّد رشيد رضا، دار المعرفة، بيروت، 1982 م، ص 83.

⁶ – عبد اللطيف، د. محمّد حماسة. العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، جامعة الكويت، مطبوعات الجامعة، 1984م، ص 328.

⁷ – سيوييه، أبو بشر عمر بن عثمان. الكتاب، ج 1، ط 1، تح: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، دت، ص 34.

⁸ – السامرائي، د. فاضل صالح. التعبير القرآني، ط 3، دار عمار، عمان، 2004م، ص 52.

⁹ – السامرائي، د. فاضل صالح. الجملة العربية تأليفها وأقسامها، ط 1، دار الفكر، عمّان، 2002 م، ص 46.

القلب في أحسن صورة من اللفظ⁽¹⁰⁾، فالوظيفة التوصيلية – الأداء النمطي – تعتمد إلى تحقيق اللفظ على المعنى، وتأدية الدلالة لذاتها دون تجاوز ذلك إلى أبعادٍ فنيّةٍ أو جماليّةٍ؛ وهذا ما يفعله الإنسان العادي الذي لا يفكر بأكثر من الإفهام؛ ولا يهدف إلى أبعد من التوصيل، فالشاعر لو عمد إلى الأداء النمطي؛ لأصبح شأنه شأن الفلاسفة وأصحاب المنطق؛ إذ إنهم يتعاملون مع اللغة بوصفها أداة أو وسيلة لتأدية المعاني في أسلوب ينطوي على الدقة العلميّة.

والأداء النمطي في التراكيب النحويّة التي لا تقديم فيها ولا تأخير؛ إنّما يمثّل الأصل، والبنية الأساسيّة في مثل تركيب الجملة الفعلية المكوّنة على التوالي من فعل وفاعل ومفعول؛ فإنّ هذا التركيب نمطيّ.

أمّا الأداء الفنيّ فإنّه يمثّل خرجاً أو كسراً له؛ وفق قوانين محدّدة؛ وذلك كأن يتقدّم المفعول على الفاعل، أو يتقدّم عليه والفعل معاً، ويؤدّي التقديم والتأخير دلالاتٍ معيّنة؛ لا يمكن أن ينطوي عليها أصل التركيب، والأداء الفنيّ تركيب لا يمكن أن يُتأثر بحدوثه دون أصل يسبقه، وعلى ذلك فالأداء الفنيّ يتضمّن بطريقة غير مباشرة الأداء النمطيّ؛ مثلما أنّ المجاز لا بدّ أن يشير إلى الحقيقة؛ وهنا نجد تلازماً واضحاً بين الأداء النمطيّ المعياريّ والوظيفة التواصلية من جهة، وبين الأداء الفنيّ والوظيفة الجماليّة من جهة ثانية، هذا مع العلم بأنّ الوظيفة الجماليّة في الأداء الفنيّ تتقدّم على ما سواها من الوظائف الأخرى، وتكون أكثرها أهميّة وبروزاً. لذا فإنّه "لا يمكن أن يكون هناك إبداع إلاّ حينما يوجد تفكير عميق في الطبيعة التركيبية للغة، وإلاّ حينما يوجد خلق لهذه التركيبات، وتمثّل الحركة الأفقيّة للصياغة محوراً من محاور الخلق اللغويّ؛ يعمل بشكلٍ أساسيٍّ على تحطيم الإطار الثابت للأسلوب، ولقوانين اللغة وقواعد الكلام"⁽¹¹⁾.

ولا يخفى أنّ حقيقة العلاقة بين الأداء الفنيّ والأداء النمطيّ (المعياري) تشتمل على تأثير متبادل؛ لأنّ الأداء الفنيّ لا يمكنه تأدية وظيفته الدلالية ودوره الجماليّ إلاّ في استشفاف تركيبه من الأداء النمطيّ؛ فهذا الترابط بين الأداءين يؤكّد حتميّة العلاقة التكاملية بينهما. فالدرس النحويّ إنّما يُعنى بالخطأ والصواب في التركيب؛ ولا يحمل كبير اهتمامٍ للمؤثرات الجماليّة والتغيّرات التي ينطوي عليها التركيب؛ وهذا ما يجعل التركيب محافظاً على دلالة ثابتة أو شبه ثابتة.

والدرس النحويّ لم يبق متّجهاً باتجاه البعد المعياريّ الذي يُعنى بالتركيب من حيث الخطأ والصواب؛ بل راح يفتش عن قيم الصيغ الجماليّة لهذا التركيب أو ذلك، مستنداً على الجانب المعياريّ من جهة؛ وعلى كون التركيب يسهم في الإبانة عن المعاني بالألفاظ؛ ولكنه يتجاوز ذلك إلى الكشف عن مقوماتٍ جماليّةٍ مرتبطة بطبيعة التركيب النحويّ من جهةٍ أخرى.

فالأداء النمطيّ يمثّل الأصل أو السابق؛ ويكون الأداء الفنيّ فرعاً ولاحقاً له، وتحريك أجزاء الجملة تقديماً أو تأخيراً لا يتمّ بطريقة عشوائية، فهو يجري وفق مقتضيات جماليّة تتطلّبها لغة العمل الأدبيّ، وفي إطار الإمكانيات التعبيرية التي يمتلكها النظام اللغويّ، أي إنّ تحريك أجزاء الجملة عن مواقعها المحسوسة ليس مطلقاً، فقد يظلّ محصوراً في مناطق نحويّة معيّنة دون مناطق أخرى، تأبى أن يصيبها أيّ تغيير في ترتيب أجزائها، ويؤدّي التقديم

¹⁰ – الرمّاني، أبو الحسن علي بن عيسى. *النكت في إعجاز القرآن* ضمن كتاب (ثلاث وسائل في الإعجاز)، تح: محمد خلف الله، وزغول سلام، مصر، 1968، ص 69.

¹¹ – عبد المطلب، د. محمد، *جدلية الأفراد والتركيب في النقد العربي القديم*، مكتبة الحرية، 1984م، ص 150.

والتأخير وظائف دلالية؛ قد لا ينطوي عليها أصل التركيب، وبذلك تبرز أهميته في نحو النص المتصل المتجاوز" لنحو الجملة الذي لا يراعي المقام بوصفه مسلكاً إلى فهم المادة المقروءة⁽¹²⁾. فالأداء النمطي يُمثل الأساس المعياري؛ الذي يتأسس في ضوئه الأداء الفني، هذا الأداء الذي يُمثل "الخلفية التي يعكس عليها التحريف الجمالي المتعمد للمكونات اللغوية للعمل"⁽¹³⁾. والعلاقة بين الأداءين تشتمل على تأثير متبادل، لأن الأداء الفني لا يمكن تأدية دوره الجمالي؛ إلا إذا انطلق في تركيبه من الأداء النمطي، كذلك فإن الأداء النمطي يقتبس الكثير من تراكيب الأداء الفني؛ وخاصةً بعد ضمور دلالاتها الجمالية، أي: بعد أن تفقد خصائصها الانحرافية؛ وتتحوّل إلى معيارية .

أغراض التقديم:

التقديم والتأخير لا يجريان بطريقة اعتباطية، بل باعتبار مقتضيات الجمالية والدلالية التي تتطلبها لغة العمل الأدبي، وتتعيّن أغراضه بحسب العنصر المقدم، وبحسب المقامات والأحوال، إلا أنّ الغرض من تقديم عنصر ما من عناصر التركيب؛ يعود إلى كون ذكره أهمّ من ذكر باقي أجزاء التركيب، وهو ما سبق تعبير سيوييه عنه بقوله في باب الفاعل والمفعول: "... يقدّمون الذي بيانه أهمّ لهم؛ وهم بيانه أعمى، وإن كانا جميعاً يهّمّانهم ويعنيانهم"⁽¹⁴⁾. وقد جعل عبد القاهر الجرجاني هذا القول قاعدةً في تناوله للتقديم والتأخير؛ حيث يقول: "واعلم أنا لم نجدهم اعتمدوا فيه شيئاً يجري مجرى الأصل غير العناية والاهتمام"⁽¹⁵⁾. غير أنّ الاقتصار على العناية والاهتمام لا يكفي لبيان سبب تقديم لفظ ما، بل يجب أن يفسّر وجه العناية فيه وسبب أهميته؛ التي جعلته يتقدّم في حين تأخر غيره. "فقد يكون التقديم والتأخير مراعاةً لمعنى معيّن؛ وليس للاهتمام والعناية فقط"⁽¹⁶⁾.

وقد يكون التقديم والتأخير بحسب ما يقتضيه السياق؛ وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ﴾⁽¹⁷⁾، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاهُمْ﴾⁽¹⁸⁾. فقد قدّم رزق الآباء على الأبناء في الآية الأولى، وقدّم رزق الأبناء على الآباء في الآية الثانية، وذلك لأنّ "الكلام في الآية الأولى موجّه إلى الفقراء دون الأغنياء؛ فهم يقتلون أولادهم من الفقر الواقع بهم؛ لا أنّهم يخشونه؛ فأوجب البلاغة تقديم عدّتهم بالرزق؛ تكميل العدة برزق الأولاد"⁽¹⁹⁾.

¹² — بوجراند، دي روبرت. *النص والخطاب والإجراء*، ط1، ترجمة: د. تمّام حسّان، عالم الكتب، القاهرة، 1998، ص361. والذي نراه: أنّ نحو الجملة عند العرب هو نحو النصّ بمفهوم الغربيين؛ فهو نحو لا يتجاوز المقام إلا على سبيل المثال أو الدرس .
¹³ — موركافسكي، يان. *اللغة المعيارية واللغة الشعرية*، ترجمة: إلفت الروبي، مجلة فصول، العدد الأول، أكتوبر ديسمبر 1984م، ص41.

¹⁴ — سيوييه، عمرو بن عثمان. *الكتاب*، (دار الجبل) ج1، ص34.

¹⁵ — الجرجاني، عبد القاهر. *دلائل الإعجاز*، ص84.

¹⁶ — السامرائي، د. فاضل. *الجملة العربية تأليفها وأقسامها*، ص48.

¹⁷ — سورة الأنعام، الآية151.

¹⁸ — سورة الإسراء، الآية31.

¹⁹ — السامرائي، د. فاضل *التعبير القرآني*، ص63 وينظر القزويني، الخطيب. *الإيضاح في علوم البلاغة*، ط3، شرح وتعليق وتنقيح: د. محمّد عبد المنعم خفاجي، دار الجبل، بيروت، ج2، ص167.

وأما الخطاب في الآية الثانية: فإنه موجّهٌ لغير الفقراء؛ الذين يقتلون أولادهم خشية مجيء الفقر؛ لا لحلولة بهم؛ وذلك لأنهم "يخافون أن تسلبهم كلُّفُ الأولاد ما بأيديهم من الغنى، فوجب تقديم العدة برزق الأولاد؛ فيأمنون ما خافوا من الفقر؛ فقال: لا تقتلوهم فإننا نرزقهم وإياكم أي: إن الله جعل معهم رزقهم، فهم لا يشاركونكم في رزقكم؛ فلا تخشوا الفقر"⁽²⁰⁾. وقد يؤثّر التقديم والتأخير على المعنى؛ فتتغيّر الوظيفة الدلالية تبعاً للتقديم والتأخير؛ وذلك كأن يتغيّر المتعلّق، أو يتغيّر الموقع، أو لغير ذلك من أسباب التغيير. ومن ذلك على سبيل المثال قولك: عرفتُ على عجلٍ كيف جنّت، وعرفتُ كيف جنّت على عجلٍ .

فمعنى الجملة الأولى: أن المعرفة كانت على عجلٍ،

ومعنى الجملة الثانية: أن المجيء كان على عجلٍ، وقد تغيّرت بحسب موقع الجارّ والمجرور⁽²¹⁾. ونحو ذلك قوله تعالى: ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِّنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ﴾⁽²²⁾، "فإنه لو أحرَّ (مَنْ آلِ فِرْعَوْنَ) عن (يَكْتُمُ إِيمَانَهُ) لَنُوتَهُمْ أَنَّ (من) متعلّقة بـ (يَكْتُمُ) فلم يُفهم أَنَّ الرجل من آلِ فرعون"⁽²³⁾.

أحوال التقديم والتأخير في الجملة:

يأتي التقديم في الجملة على صورتين اثنتين؛ الأولى: تقديم اللفظ على عامله نحو قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾⁽²⁴⁾. فمن هذا الباب؛ إضافة لتقديم المفعول به على فعله؛ تقديم الحال على العامل فيها؛ وتقديم الخبر على المبتدأ، وهذا التقديم في الغالب يفيد الاختصاص⁽²⁵⁾.

والثانية: تقديم الألفاظ بعضها على بعض؛ في غير العامل، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا أَهْلٌ بِهِ لغيرِ اللَّهِ﴾⁽²⁶⁾، وقوله: ﴿وَمَا أَهْلٌ لغيرِ اللَّهِ بِهِ﴾⁽²⁷⁾. فمن صور تقديم اللفظ على عامله :

1 - تقديم الخبر المفرد:

معلومٌ أنّ الرتبة في الجملة الاسميّة هي غير محفوظة؛ إلا أنه لا يجوز تغيير الرتبة فيها؛ إلا إذا كان هناك ما يدعو إلى هذا التغيير، فالأصل: أن يتقدّم المبتدأ على الخبر، نحو: (مَنْ أبوك) و(زيدٌ قام) و(أفضلُ منك أفضلُ مني)⁽²⁸⁾. وقد تنعكس الرتبة فيتقدّم الخبر على المبتدأ؛ وذلك لغرضٍ من أغراض التقديم التي منها :

أ - التخصيص: فالمخاطب إذا كان خالي الذهن مما ستخبره به؛ جنّت بالمبتدأ أولاً، وذلك كقولك: (زيدٌ قائمٌ) و(عمروٌ منطلقٌ). فأنت تخبر السامع بما لا يعلمه، أمّا إذا كان المتلقّي يعلم أنّ زيداً هو في وضعٍ ما، أو هو غير متأكّد؛ أنّ زيداً قائمٌ أو جالسٌ أو قاعدٌ، في مثل هذا الموقف الذي يدركه المتكلّم؛ يصبح لزاماً عليه تقديم الخبر لإزالة الوهم من ذهن المستمع.

²⁰ - السامرائي، د. فاضل . التعبير القرآني، ص 64.

²¹ - السامرائي، د. فاضل . الجملة العربية تأليفها وأقسامها، ص 48.

²² - سورة غافر، الآية 28.

²³ - القزويني، الخطيب. الإيضاح في علوم البلاغة، ج 2، ص 167.

²⁴ - سورة الفاتحة، الآية 5.

²⁵ - ينظر السامرائي، د. فاضل . التعبير القرآني، ص 49.

²⁶ - سورة البقرة، الآية 173.

²⁷ - سورة المائدة، الآية 3.

²⁸ - ينظر الإسترأبادي، رضي الدين. شرح الرضي على الكافية، تح: أحمد السيد أحمد، المكتبة التوفيقية، دت، ج 1، ص 229.

جاء في المثل السائر في نحو قولنا: زيدٌ قائمٌ، وقائمٌ زيدٌ، وقولك: قائمٌ زيدٌ. قد أثبت له القيام دون غيره، وقولك: زيدٌ قائمٌ. أنت بالخيار في إثبات القيام له؛ ونفيه عنه بأن تقول: ضاربٌ أو جالسٌ أو غير ذلك⁽²⁹⁾.
ومن تقديم الخبر للاختصاص ما جاء في قوله تعالى: ﴿لَا فِيهَا عِوَالٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنْزَفُونَ﴾⁽³⁰⁾. أي: بخلاف خمور الدنيا؛ فإنها تغتال العقول، ولهذا لم يقدّم الظرف في قوله تعالى: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾⁽³¹⁾. لئلا يفيد ثبوت الرّيب في سائر كتب الله تعالى⁽³²⁾. ومنه أيضاً ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَاقْتَرَبَ الْوَعْدُ الْحَقُّ فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾⁽³³⁾. فقد تقدّم الخبر (شَاخِصَةٌ) على المبتدأ (أَبْصَارَ) ليفيد التخصيص؛ وذلك أنه "لما أراد أن الشخوصَ خاصٌ بهم دون غيرهم؛ دلّ عليه بتقديم الضمير أوّلاً ثمّ بصاحبه ثانياً، كأنه قال: فإذا هم شاخصون دون غيرهم"⁽³⁴⁾.
ومثله ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَوَظَنُوا أَنَّهُمْ مَانِعَتُهُمْ حُصُونُهُمْ مِنَ اللَّهِ﴾⁽³⁵⁾. فإنه "لو قال: وظنوا أنّ حصونهم مانعتهم؛ لما أشعر بزيادة وثوقهم بمنعها إيّاهم"⁽³⁶⁾. فتقديم الخبر الذي هو (مانعتهم) على المبتدأ الذي هو (حصونهم) قد جاء ليتوافق مع قناعتهم بمنع تلك الحصون؛ وليكون "دليلاً على فرط اعتقادهم في حصانتها وزيادة وثوقهم بمنعها إيّاهم، وفي تصويب ضمير (هم) اسماً لـ(أنّ) وإسناد الجملة إليه؛ دليل على تقريرهم في أنفسهم أنّهم في عزّة وامتناع"⁽³⁷⁾.

ب - الافتخار: وذلك نحو قولهم: "تميميُّ أنا. (أنا) مبتدأ، و(تميميُّ) خبرٌ مقدّم. ألا ترى أنّ الفائدة المحكوم بها إنّما هي كونه (تميمياً) لا (أنا) المتكلم"⁽³⁸⁾. فهناك فرقٌ بين قول قائلهم: (أنا تميميُّ)، و(تميميُّ أنا). "فالأول: إخبارٌ عن نفسه، والثاني: للفخر بنفسه وقبيلته"⁽³⁹⁾. ولهذا قال الرضي: "وإذا كان تقديم الخبر يفهم منه معنى لا يفهم بتأخيرها؛ وجب التقديم؛ نحو قولك: (تميميُّ أنا). إذا كان المراد التفاخر بتميم، أو غير ذلك مما يقدّم له الخبر"⁽⁴⁰⁾.

2 - تقديم الخبر الظرف والجارّ والمجرور:

ليس خافياً أنّ مثل هذا الباب هو مما تفرضه الصناعة النحويّة التي لا تعير كبير اهتمامٍ للقيم الجماليّة، ولكنّ الذي يعيننا في هذا الباب هو الوظائف الدلاليّة التي تمخّضت عن التقديم والتأخير.
فمن المعلوم أنّه لا يجوز الابتداء بالنكرة؛ حين لا يكون لها مسوّغٌ، وفي هذه الحالة يجب تقديم الخبر الظرف أو الجارّ والمجرور. قال صاحب الألفية:

²⁹ - ابن الأثير، أبو الفتح نصرالله. المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ج1، تح: محمّد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، 1995م، ص35.

³⁰ - سورة الصافات، الآية 47.

³¹ - سورة البقرة، الآية 2.

³² - القزويني، الخطيب. الإيضاح في علم البلاغة، ج2، ص135.

³³ - سورة الأنبياء، الآية 97.

³⁴ - ابن الأثير، أبو الفتح نصرالله. المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ج2، ص35.

³⁵ - سورة الحشر، الآية 2.

³⁶ - الزركشي، بدر الدين محمّد. البرهان في علوم القرآن، ج3، تح: محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت، 1391هـ، ص276.

³⁷ - ابن الأثير، أبو الفتح نصرالله. المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ج2، ص39.

³⁸ - ابن يعيش، موفق الدين علي. شرح المفصل، ج1، الطباعة المنيرية، بإشراف تعليق مشيخة الأزهر، مصر، دت، ص92.

³⁹ - السامرائي، د. فاضل. معاني النحو، ج1، ط2، دار الفكر، عمان، 2003م، ص139.

⁴⁰ - الإستراباذي، رضي الدين. شرح الرضي على الكافية، ج1، ص235.

ولا يَجُوزُ الابتداء بالنكرة ما لم تُقدّمْ كـ (عند زيدٍ نمرّةً)

جاء في شرح الأشموني: "فإن أفادت جاز الابتداء بها، ولم يشترط سببويه والمتقدمون لجواز الابتداء بالنكرة إلا حصول الفائدة"⁽⁴¹⁾. أمّا إذا لم تقدّم؛ فإنه لا يجوز الابتداء بها، ويجب تأخيرها، تقول: في الدار رجلٌ. فتقدّم الخبر في مثل هذه الحالة "واجبٌ، وليس لأمرٍ بلاغيٍّ، ولا يُسأل عن الغرض من هذا التقديم، وإنما يُسأل عن سبب تقديمه إذا كان المبتدأ صالحاً لأن يبتدأ به نحو: في الدار أخوك"⁽⁴²⁾.

ومن المعلوم أنّ تصوّر معنى الابتداء سابق على تصوّر معنى الخبر"⁽⁴³⁾. ولذلك جاءت البنية الأساسية للجملة الاسميّة؛ بأن يتقدّم المبتدأ على الخبر، فنقول: زيدٌ في الدار، وعمرٌ في المكتب. فهذا إخبارٌ أولّي يعتمد أنّ المخاطب خالي الذهن حول موضوع زيدٍ وعمرٍ. أما إذا قلت: في الدار زيدٌ، وفي المكتب عمرٌ. فإنّ الوظيفة الدلاليّة لهذا التعبير أفادت: أنّ المخاطب يُنكر أنّ يكون زيدٌ في الدار وعمرٌ في المكتب؛ أو يظن أنّ كلاّ منهما في مكان آخر. وكما أنّ إفادة تقديم الجارّ والمجرور هي الاختصاص؛ كذلك فإنّ "أهمّ أغراض تقديم الظرف هو الاختصاص والحصر"⁽⁴⁴⁾.

الوظيفة الدلاليّة التي يؤدّيها تقدّم الظرف والجارّ والمجرور على المبتدأ تفيد الاختصاص والحصر، ففي قوله تعالى: ﴿لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ﴾⁽⁴⁵⁾. قال الزمخشري: "قدّم الظرفان ليبدّل بتقديمهما على معنى اختصاص الملك والحمد بالله عزّ وجلّ"⁽⁴⁶⁾ لا بغيره.

فالوظيفة الدلاليّة لتقديم الظرف التي تفيد معنى الاختصاص؛ ليست منحصرّة في باب المبتدأ والخبر، بل إنّ تقديم الظرف والجارّ والمجرور يفيد ذلك في غير هذا الباب، جاء في البرهان للزركشي: "لا تُخصّ إفادة الحصر بتقديم الضمير المبتدأ؛ بل هو كذلك إذا تقدّم الفاعل أو المفعول أو الجارّ والمجرور؛ المتعلّقات بالفعل، ومن أمثلته قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ الرَّحْمَنُ أَمَنَّا بِهِ وَعَلَيْهِ تَوَكَّلْنَا﴾"⁽⁴⁷⁾.

فإنّ الإيمان لمّا لم يكن منحصراً في الإيمان بالله؛ بل لا بدّ معه من رسله وملائكته وكتبه واليوم الآخر؛ وغيره ممّا يتوقّف صحّة الإيمان عليه؛ بخلاف التوكّل فإنه لا يكون إلاّ على الله وحده، لتقرّده بالقدرة والعلم القديمين الباقيين؛ فقد قدّم الجارّ والمجرور ليؤدّن باختصاص التوكّل من العبد على الله دون غيره؛ لأنّ غيره لا يملك ضرراً ولا نفعاً؛ فيتوكّل عليه، ولذلك قدّم الظرف في قوله: ﴿لَنَا فِيهَا عِوَالٌ﴾⁽⁴⁸⁾. ليفيد النفي عنها فقط"⁽⁴⁹⁾.

41 - الأشموني، علي بن محمّد. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج1، ط1، تح: حسن حمد، إشراف: د. إيميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998م، ص192.

42 - السامرائي، د. فاضل. معاني النحو، ج1، ص140.

43 - العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين. اللباب في علل البناء والإعراب، ج1، ط1، تحقيق: غازي مختار طليمات، دار الفكر، 1995م، ص123.

44 - السامرائي، د. فاضل. معاني النحو، ج1، ص140.

45 - سورة التغابن، الآية 1.

46 - الزمخشري، محمود بن عمر. الكشاف، ج4، ضبط: مصطفى حسين أحمد، دار الكتاب العربي، دت، ص545.

47 - سورة الملك، الآية 29.

48 - سورة الصافات، الآية 47.

49 - الزركشي، بدر الدين محمّد. البرهان في علوم القرآن، ج2، ص414.

فالوظيفة الدلالية للتقديم بإفادتها الاختصاص؛ تكاد تكون مما لا يُختلف عليه، جاء في الإتيان: "كاد أهل البيان يُطبقون على أن تقديم المعمول يفيد الحصر؛ سواءً كان مفعولاً أو ظرفاً أو مجروراً، ولهذا قيل في: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾⁽⁵⁰⁾ معناه: نخصُّك بالعبادة والاستعانة، وفي: ﴿إِلَهِىَ اللَّهُ تَحْشُرُونَ﴾⁽⁵¹⁾. معناه: إليه لا إلى غيره"⁽⁵²⁾.

وكذلك يأتي التقديم للتنبيه من أول الأمر على أن الظرف خبرٌ لا نعتٌ، كما في قول الشاعر⁽⁵³⁾:

لَهُ هِمَمٌ لَا مُنْتَهَى لِكِبَارِهَا وَهَمَّتْهُ الصُّغْرَى أَجَلٌ مِنَ الدَّهْرِ

فإنه لو أحرَّ فقال: همم له، لتوهم أنه صفة، فقدّم الخبر للتنبيه وإزالة الوهم.

3 – تقديم المسند إليه على الفعل:

من المعلوم أن النُبئية الأساسية للجملة الفعلية هي: أن يتقدّم المسند الذي هو الفعل؛ على المسند إليه الذي هو الفاعل، وهذا الترتيب للجملة الفعلية هو من قبيل الرُتب المحفوظة، لأنّ الوظيفة النحوية للفاعل تختلف عن الوظيفة النحوية للمبتدأ، وإن كان العنصر الذي يشغل الوظيفتين يصحُّ أن يكون واحداً كما في قولنا: (قام زيدٌ) (و زيدٌ قام). "على أن يكون (زيدٌ) مبتدأ، والفعل بعده رافعٌ لضميرٍ مستترٍ؛ والتقدير: زيدٌ قام هو. وهذا مذهب البصريين، وأمّا الكوفيون فأجازوا التقديم في ذلك كله"⁽⁵⁴⁾. فالفاعل لا يتقدّم فعله إلا على شرط الابتداء. قال ابن هشام: "فإن وُجد ما ظاهره أنه فاعل تقدّم؛ وجب تقدير الفاعل ضميراً مستتراً؛ وكون المقدم إمّا مبتدأ في نحو: (زيدٌ قام) وإمّا فاعلاً محذوف الفعل في نحو: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾⁽⁵⁵⁾،"⁽⁵⁶⁾.

فتقديم الاسم على الفعل يجعله مرفوعاً بالابتداء؛ ويبطل عنه عمل ما تأخر عنه فيه، وذلك "لأنه تعرّض بالتقديم لتسلط العوامل عليه؛ كقولك في (زيدٌ قام): (إن زيداً قام. فتأثر زيد بـ(إن) دليل على أن الفعل شغل عنه بفاعلٍ مضمّر، وأن رفع (زيد) كان بالابتداء، وهو عاملٌ ضعيفٌ، ولذلك انتسخ عمله بعمل (إن)، لأن اللفظ أقوى من المعنى، ولو كان الفعل غير مشغولٍ بمضمّرٍ حين آخر كان قدّم لم يلحقه ألف الضمير ولا واوه ولا نونه؛ من نحو: الزيدان قاما، والزيدون قاموا، والهندات قمن، كما لم يلحقه في نحو: قام الزيدان، وقام الزيدون، وقامت الهندات؛ إلا في لغةٍ ضعيفة"⁽⁵⁷⁾.

⁵⁰ – سورة الفاتحة، الآية 5.

⁵¹ – سورة آل عمران، الآية 158.

⁵² – السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. الإتيان في علوم القرآن، ج2، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، دت، ص51.

⁵³ – الفزويني، الخطيب، الإيضاح في علوم البلاغة، ج 2، ص 136.

⁵⁴ – ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج1، ط14، تح: محمد محبي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، 1964، ص465.

⁵⁵ – سورة التوبة، الآية 6.

⁵⁶ – ابن هشام، جمال الدين عبد الله بن هشام الأنصاري. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج2، تح: بركات يوسف هيود، دار صادر، بيروت، 2000 م، ص79.

⁵⁷ – ابن مالك، جمال الدين محمد. شرح التسهيل، ط1، ج2 تح: د. عبد الرحمن السيد، ود. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، مصر، 1990 م، ص107..

وعلى هذا فالرتبة بين عناصر الجملة الفعلية هي رتبة غير محفوظة؛ ما عدا الرتبة بين الفعل والفاعل فإنها رتبة محفوظة؛ والمفعول يستطيع الحركة إلى يمين الفاعل أو إلى يمين الفعل والفاعل، وهذا المفعول يبقى محافظاً على وظيفته النحوية السابقة؛ رغم تبدل موقعه في الجملة .

والرتبة بين عنصري الجملة الاسمية هي رتبة غير محفوظة؛ وقد فرّق النحاة بين المسند إليه في الجملة الاسمية والمسند إليه في الجملة الفعلية، وذلك من حيث إن رتبته في الجملة الاسمية غير محفوظة، وإن رتبته في الجملة الفعلية محفوظة. جاء في التطور النحوي: "والنحويون فرّقوا بينهما تقريباً أشد من الحقيقة، حتى إنهم عبّروا عن المسند إليه في الجملة الاسمية بعبارة واحدة هي: (المبتدأ). وعبّروا عنه في الجملة الفعلية بعبارة أخرى هي: (الفاعل). مع أن الفرق بين الجنسين في المسند فقط"⁽⁵⁸⁾. وعلى هذا فإن تقديم المسند إليه على الفعل يؤدي الوظائف الدلالية الآتية :

أ - **التخصيص**: وذلك نحو: أنا سعيت في حاجتك. لإفادة الانفراد بالسعي وعدم المشاركة فيه. ونحو قولك: أعانني صديقي. فهذا إخبار ابتدائي لا يتضمّن أيّة إشارة إلى معنى آخر .
أمّا إذا قلت: صديقي أعانني. فقد خصصت صديقك بالإعانة وقصرتّها عليه؛ فقد يكون المخاطب معتقداً أنّ الذي أعانك هو قريبك؛ فيكون قولك السابق رداً عليه، ويرى بعض الباحثين أنّ معناهما واحد. جاء في التطور النحوي: "غير أنّ الأكثر والأقرب إلى الاحتمال هو أن يكون معنى: (زيد جاء)، هو عين معنى: (جاء زيد)، والفرق بينهما أنّي إذا قلت: (جاء زيد) أخبرت عن مجيئه إخباراً محضاً، ولا يخالطه شيء غيره .
فتقديم الفعل هو العبارة المألوفة. وإذا قلت: (زيد جاء). كان مرادي: أن أنبّه به السامع إلى أنّ الذي جاء هو (زيد)، كأنّي قلت: زيد جاء لا غير. وتقديم الفاعل عبارة عن أنّ الأهمّ كون زيد هو الفاعل؛ لا كونه فعل الفعل، ونبّه السامع على هذا المعنى شيئان:

الأول: تغيير الترتيب العادي، فكل شيء يخالف العادة هو أكثر تأثيراً في الفهم المألوف .

الثاني: أنّ أول كلمة في الجملة هي على العموم المضغوظة في اللغة العربية؛ إذا صرفنا نظرنا عمّا تبدئ به الجمل من الأدوات كـ(إنّ) وأخواتها إلى غير ذلك"⁽⁵⁹⁾.

ب - **تحقيق الأمر وإزالة الشك**: وذلك نحو قولك: هو يعطي الجزيل؛ ويحبّ الثناء. فأنت بذلك تزيل الشكّ من ذهن السامع؛ الذي لا يظنّ: أنّه يعطي الجزيل ويحبّ الثناء، وأنت لا تريد بذلك قصر هاتين الصفتين عليه، فأنت "لا تريد أن تزعم: أنّه ليس هاهنا من يعطي الجزيل ويحبّ الثناء غيره؛ ولا أن تعرّض بإنسان وتحطّه عنه؛ وتجعله لا يعطي ولا يرغب كما يرغب، ولكنك تريد أن تحقّق على السامع أنّ إعطاء الجزيل وحبّ الثناء دأبه وأنّ تمكّن ذلك في نفسه"⁽⁶⁰⁾. ويؤكد الجرجاني على أهميّة الابتعاد عن إعلام الشيء بغتة؛ ويؤكد على ضرورة التنبيه عليه والتقدم له، والذي يدلّ على أنّ تقديم المحدث عنه يقتضي تأكيد الخبر وتحقيقه له؛ هو "أنا إذا تأمّلنا وجدنا هذا

⁵⁸ - برجستراسر، جى. التطور النحوي للغة العربية ، 4 ، ترجمة: د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، 2003م ، ص132.

⁵⁹ - المرجع نفسه ، ص133.

⁶⁰ - الجرجاني ، عبد الفاهر. دلائل الإعجاز ، ص99. وينظر، الرازي، فخر الدين محمد بن عمر. نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز ، ط1، تح: د. نصر الله حاجي مفتي أوغلي ، دار صادر ، بيروت ، 2004م. ص188/187.

الضرب من الكلام يجيء فيما سبق فيه إنكاراً من مُنكرٍ؛ نحو أن يقول الرجل: ليس لي علمٌ بالذي تقول. فنقول له: أنت تعلم أنّ الأمر على ما أقول ولكنك تميل إلى خصمي⁽⁶¹⁾.

ج – لتعجيل المسرة أو المساءة : نحو أن تقول: أبوك حضر. لمن كان أبوه غائباً، أو: الماء ملوثٌ. لمن همّ بالشرب من ماءٍ غير صالح .

د – لإظهار التعظيم أو التحقير: نحو السلطان حضر ، والفضوليُّ جاء .

هـ – لغرابته: نحو: المقعد مشى ، والأخرس نطق ، والسقيم اشتدت عزيمته⁽⁶²⁾.

4 – تقديم المفعول به:

الأصل في الجملة الفعلية أن يتقدّم الفعل ويليه الفاعل؛ وهذه رتبةٌ محفوظةٌ، ثمّ يأتي بعد الفاعل المفعول به؛ ورتبة هذا الأخير غير محفوظة . ويذكر النحاة أنّ الأصل: أن يلي الفاعل الفعل⁽⁶³⁾، ولكنّ المفعول به يتحرّك بحريّة في الجملة؛ شرط أمن اللبس، فمدار تقديمه يدور على الاهتمام والعناية كسائر مواطن التقديم⁽⁶⁴⁾، ففي قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾⁵ إهدننا الصراط المستقيم⁶ (65). فقد قدّم المفعول به (إِيَّاكَ) على فعل العبادة وعلى فعل الاستعانة؛ دون فعل الهداية؛ فلم يقل: (إِيَّانَا إهد) كما قال في الأولين. وسبب ذلك أنّ العبادة مختصةٌ بالله تعالى؛ فلا يُعبَدُ أحدٌ غيره ولا يستعان به⁽⁶⁶⁾. إذا لتقديم المفعول به صورتان :

صورةٌ يتقدّم فيها المفعول على الفاعل؛ وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَسَّ النَّاسَ ضُرٌّ دَعَوْا رَبَّهُمْ مُنِيبِينَ إِلَيْهِ﴾⁽⁶⁷⁾.

و**صورةٌ يتقدّم فيها المفعول به على الفعل؛ كما تقدم آنفاً في قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾**. وعليه يمكن أن تكون الوظائف الدلالية التي يؤدّيها تقديم المفعول كما يلي:

أ – الاختصاص: وهو أبرز وظيفة دلالية يؤدّيها التقديم في عومه. ففي قولك: زيداً ضربتُ. تخصيصاً به بالضرب دون غيره، وذلك بخلاف قولك: (ضرب زيداً). لأنك إذا قدّمت الفعل كنت بالخيار؛ في إيقاعه على أيّ مفعول شئت؛ بأن تقول: ضربت خالداً أو بكراً أو غيرهما، وإذا أخرته لزم الاختصاص للمفعول⁽⁶⁸⁾.

وكذلك الحالة في النفي؛ فإنك إذا قلت: ما شتمتُ زيداً. فهذا يعني: أنك لم تشتمه؛ ولم تنفِ الشتم عن غيره؛ فقد تكون قد شتمت غيره أو لا تكون.

أمّا إذا قلت: ما زيداً شتمتُ. بتقديم المفعول به؛ فإنّ هذا التقديم للمفعول به أدّى إلى إثبات وظيفته الدلالية؛ في اختصاص المتقدم من نفي الشتم؛ وإثبات ذلك لغيره؛ كأنه يقول: أنا ما شتمتُ زيداً؛ بل شتمت غيره. 'إذا قلت:

⁶¹ – الجرجاني ، عبد القاهر . دلائل الإعجاز ، ص 102 .

⁶² – ينظر السامرائي ، د. فاضل . معاني النحو ، ج 1 ، ص 146 .

⁶³ – ينظر الزجّاجي ، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق . الجمل في النحو تح: د. علي توفيق الحمد ، ط 4 ، مؤسسة الرسالة ، دار الأمل ، إربد ، الأردن ، 1988 م ، ص 10 ، و الاسترأبادي ، رضي الدين . شرح الرضي على الكافية ، ج 1 ، ص 162 . و ابن عقيل ، بهاء الدين عبد الله . شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ج 1 ، ص 465 .

⁶⁴ – معاني النحو ، ص 48/1 .

⁶⁵ – سورة الفاتحة ، الآيات 5-6 .

⁶⁶ – السامرائي ، د. فاضل . التعبير القرآني ، ص 49 وينظر الزمخشري ، عمر بن محمود . الكشف ، ج 1 ، ص 10 .

⁶⁷ – سورة الروم ، الآية 33 .

⁶⁸ – ابن الأثير ، أبو الفتح نصر الله . المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر ، ج 2 ، ص 35 .

ما ضربتُ زيداً. فقدّمت الفعل كان المعنى: أنك قد نفيت أن يكون قد وقع ضرباً منك على زيد؛ ولم تعرض في أمر غيره؛ لنفي ولا إثبات؛ وتركته مبهماً محتملاً⁽⁶⁹⁾. وإذا كان تقديم المفعول يفيد الاختصاص عند الجمهور⁽⁷⁰⁾، فإنّ هذا ليس على إطلاقه فقد "خالف في ذلك ابن الحاجب؛ ووافقه أبو حيّان فقالا: الاختصاص الذي يتوهمه/ كثير من الناس من تقدّم المفعول وهم"⁽⁷¹⁾. وذلك من قبل أنّ التقديم في غالبه هو للاختصاص والحصر، وليس معنى هذا أنه لا توجد وظيفة دلالية أخرى للتقديم غير الاختصاص والحصر، فإنّ التقديم يؤدي وظائف دلالية أخرى منها:

ب – ردّ الخطأ في التعيين: جاء في الإيضاح في علوم البلاغة: "وأما تقديم مفعوله فلردّ الخطأ في التعيين كقولك: (زيداً عرفت). لمن اعتقد أنك عرفت إنساناً؛ وأنه غير زيد"⁽⁷²⁾. فالتقديم قد يخرج عن التخصيص والحصر وردّ الخطأ ويأتي لمعان أخرى .

ج – فقد يكون للتعجب: كقولك: ديناراً أعطى زيد. إذا كانت مثل هذه الحادثة مستغربة؛ كأن يكون هذا العطاء أقل مما يعطيه زيد أو أكثر؛ فيكون مبعث تعجب⁽⁷³⁾.

د – وقد يكون للمدح والثناء: كما في قوله تعالى: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ كُلًّا هَدَيْنَا وَنُوحًا هَدَيْنَا مِنْ قَبْلُ﴾⁽⁷⁴⁾. "فهذا ليس من باب التخصيص والحصر، إذ ليس معناه: ما هدينا إلا نوحاً من قبل؛ وإنما هو من باب المدح والثناء"⁽⁷⁵⁾. إلى غير ذلك من الأغراض التي تنبئ جليّة في مواطن القول وسياقات التعبير .

5 – تقديم الحال:

إنّ البنية الأساسية للجملة التي يشغل الحال فيها وظيفة نحوية هي: أن يتقدّم الفعل ثمّ صاحب الحال ثمّ الحال⁽⁷⁶⁾. كقولك: حضر محمّد ماشياً. "فإن كان السامع يعنيه مشي محمّد؛ وذلك كأن يكون محمّد مكسور الساق أو حصل له مرض أقعده عن المشي؛ قدّمت ما هو أهم وأنت بشأنه أعنى... وإن كان السامع يظن أن محمّداً حضر راكباً لا ماشياً؛ قدّمت الحال على فعلها؛ لإزالة الوهم من ذهنه، وإرادة معنى التخصيص، فنقول: ماشياً قدّم محمّد. أي: لم يقدم على حال غيرها، فهو لم يقدم راكباً مثلاً"⁽⁷⁷⁾.

موانع التقديم:

هناك مواضع تمنع من التقديم في الجملة العربية، وهذه المواضع هي موانع تتعلّق بالمعنى، أو بموقع الكلمة في الجملة، أو تتعلّق بالعمل.

69 – الجرجاني، عبد القاهر. دلائل الإعجاز، ص 98.

70 – السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. معجم الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج 2، ط 1، تح: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998م، ص 8.

71 – السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. معجم الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج 2، ص 8-9.

72 – القزويني، الخطيب. الإيضاح في علوم البلاغة، ج 2، ص 162.

73 – ينظر السامرائي، د. فاضل، معاني النحو، ج 2، ص 79.

74 – الأنعام، الآية 84 .

75 – ينظر السامرائي، د. فاضل، معاني النحو، ج 2، ص 79.

76 – ابن مالك، جمال الدين محمّد. شرح التسهيل، ج 2، ص 335. وفيه: الأصل تأخره وتقديم صاحبه. ج 2، ص 335.

77 – السامرائي، د. فاضل، معاني النحو، ج 2، ص 254.

– فن صور الموانع التي تتعلق بالمعنى:

1 – الإخلال بالمعنى: فإذا أدّى التقديم إلى إخلال بالمعنى امتنع، وذلك ما نجدّه واضحاً في وظيفة الحال؛ التي تتداخل دلاليّاً مع وظائف نحويّة أخرى، ففي قولك: كَرُمْتَ خالاً. "فإنّ (خالاً) يَحْتَمِلُ التَّمييز؛ والمعنى: كَرُمْتَ خالك. ويَحْتَمِلُ الحالية. فإنّ قَدَمْتَ فَقَلْتَ: خالاً كَرُمْتَ؛ وجب كونه حالاً، والمعنى: أنّه كَرُمَ حال كونه خالاً"⁽⁷⁸⁾. وذلك "أنّ الأسماء التي تنتصب انتصاب التمييز لا يجوز أن تُقدِّم على ما عمل فيها"⁽⁷⁹⁾، لأنّ "التمييز في المعنى هو الفاعل، والفاعل: لا يجوز تقديمه على الفعل"⁽⁸⁰⁾، فعلى إرادة معنى التمييز يجب التأخير، وعلى إرادة معنى الحالية يجب التقديم .

2 – أمن اللبس: وذلك كأنّ يكون كلٌّ من المبتدأ والخبر "معرفةً أو نكرةً؛ صالحةً لجعلها مبتدأً، ولا مبيّن للمبتدأ من الخبر نحو: زيدٌ أخوك، وأفضل من زيدٍ أفضل من عمرو. ولا يجوز تقديم الخبر في هذا ونحوه"⁽⁸¹⁾.

3 – القصر: وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾⁽⁸²⁾. فإنّه لو تقدّم الخبر لتضمّنت دلالة الآية نفي رسالات من سواه من الأنبياء الذين سبقوه .

– ومن صور الموانع التي تتعلّق بالموقع (الصناعة النحويّة):

1 – تقديم الصلة على الموصول: فإنّه لا يجوز تقديم الصلة؛ ولا جزءٍ منها على الموصول، فإنّك "لو قلت: الذي ضرب زيداً عمرو. فأردت أن تقدّم (زيداً) على (الذي) لم يجز، ولا يصلح أن تقدّم شيئاً في الصلة؛ ظرفاً كان أو غيره على (الذي) البتّة"⁽⁸³⁾. وكذلك الحروف المصدرية، فإنّه لا يصحّ أن يتقدّم عليها شيء من صلتها، "فقولك: أن تقيم الصلاة خيراً لك. لا يجوز أن تقول: الصلاة أن تقيم خيراً لك. ولا تقدّم (تقيم) على (أن)"⁽⁸⁴⁾. ومثله المضاف إليه وما اتصل به على المضاف: فإنّه "لا يجوز تقديم المضاف إليه على المضاف؛ ولا شيء ممّا اتصل به"⁽⁸⁵⁾.

2 – تقديم الجواب على المُجاب شرطاً كان أو قسماً: جاء في الخصائص: "لا يجوز تقديم الجواب على المُجاب شرطاً كان أو قسماً؛ أو غيرهما. ألا تراك لا تقول: أقم إن تقم . أمّا قولك: أقوم إن قمت. فإنّ (أقوم) ليس بجواب"⁽⁸⁶⁾.

⁷⁸ – السامرائي، د. فاضل. الجملة العربية تأليفها وأقسامها ، ص56.

⁷⁹ – ابن السراج ، أبو بكر محمد بن سهل. الأصول في النحو، ج 2، ط1، تح: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، 1985م، ص229.

⁸⁰ – أبو البركات الأنباري ، عبد الرحمن بن محمد. الإنصاف في مسائل الخلاف، ج 2، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الفكر، دت ، ص822..

⁸¹ – ابن عقيل ، بهاء الدين عبد الله. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ج 1، ص232. وينظر السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. معجم الهوامع في شرح جمع الجوامع ، ج 1، ص329.

⁸² – سورة محمد، الآية 144.

⁸³ – ابن السراج ، أبو بكر محمد بن سهل. الأصول في النحو ، ج 2، ص223.

⁸⁴ – المصدر نفسه ، ج 2، ص224.

⁸⁵ – ابن جنّي ، أبو الفتح عثمان. الخصائص ، ج 2، ط2، تح: محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر ، بيروت ، دت ، ص387.

⁸⁶ – المصدر نفسه ، ج 2، ص387.

3 – الخبر المقرون بالباء الزائدة في النفي: نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ﴾⁽⁸⁷⁾. فلا يجوز تقديم الخبر في هذه الآية، وكذلك فإنه "لا تختصُّ زيادة الباء بعد (ما) بكونها حجازيةً خلافاً لقوم؛ بل تزداد بعدها وبعد التميمية"⁽⁸⁸⁾.

4 – التقديم على ما له صدر الكلام: وذلك نحو: لام الابتداء، ولام القسم، والاستفهام، وأحرف التنبيه.. إلخ⁽⁸⁹⁾. فإنه لا يجوز تقديم ما بعدها على ما قبلها، فلا يصح قولنا: زيدا هل قابلت، ولا عمراً إن تكرم أكرم.

5 – لا يتقدّم الفاعل على الفعل: وينسب ذلك للكوفيين، من هنا نلاحظ أنّ الوظيفة النحوية للمسند إليه؛ في نحو: زيدٌ حضر، وحضر زيدٌ. هي ليست واحدة، وذلك أنّ المسند إليه في الجملة الأولى يحمل وظيفة دلالية هي: الثبوت. وأمّا المسند إليه في الجملة الثانية فهو يحمل وظيفة دلالية هي: الحدوث والتجدد، وفرق ما بين الوظيفتين؛ وذلك "لأنّ المبتدأ لا يتميّز عن الفاعل بمكانه؛ وإنّما يتميّز بما هو أعمق من هذا وأدق؛ يتميّز بأنّه يتّصف بالمسند أوصافاً ثابتاً، ولا يتحقّق هذا إلا إذا كان المسند اسماً جامداً أو وصفاً دالاً على الدوام، وأنّ الفاعل – وهو مسند إليه أيضاً – إنّما يتّصف بالمسند أوصافاً متجدّداً، ولا يتحقّق هذا إلا بكون المسند فعلاً أو وصفاً دالاً على التجدد"⁽⁹⁰⁾.

6 – لا يتقدّم التمييز على عامله: "وذلك لأنّ المنصوب – هاهنا – هو الفاعل في المعنى، ألا ترى أنّك إذا قلت: تصبّب زيدٌ عرقاً، كان الفعل للعرق في المعنى لا لزيد، فلمّا كان هو الفاعل في المعنى لم يجز تقديمه، كما لو كان فاعلاً لفظاً"⁽⁹¹⁾.

7 – لا يجوز تقديم المفعول معه على الفعل: "نحو قولك: والطيلاسة جاء البردُ... ولكنّه يجوز: جاء والطيلاسة البرد"⁽⁹²⁾. ولا يجوز التقديم في هذا الباب؛ "لأنّ الواو: أصلها أن تكون للعطف، وحقّ المعطوف أن يكون بعد المعطوف عليه، كما أنّ حقّ الصفة أن تكون بعد الموصوف"⁽⁹³⁾.

9 – لا تتقدّم الحال على صاحبها المجرور بالإضافة: "نحو: عرفتُ قيام زيدٍ مسرعاً، وأعجبنى وجه هندٍ مسفرةً؛ فلا يجوز بإجماع تقديم هذه الحال"⁽⁹⁴⁾. وكذلك لا يجوز أن تتقدّم على صاحبها المجرور بحرف الجرّ: فمذهب الجمهور "أنّه لا يجوز تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف؛ فلا تقول في(مررت بهندٍ جالسةً): مررتُ جالسةً بهندٍ"⁽⁹⁵⁾.

⁸⁷ – سورة فصلت ، الآية 16.

⁸⁸ – ابن عقيل ، بهاء الدين عبد الله. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ج 1، ص 309.

⁸⁹ – ينظر سيبويه ، عمر بن عثمان. الكتاب، ج1، ص 236–431. وأبن مالك، جمال الدين محمد. شرح عمدة الحافظ وعمدة اللفظ ، ج1، ط1، تح: عدنان الدوري، تقديم: د. رشيد العبيدي ، مطبعة العاني ، بغداد، 1978 م ، ص 167.

⁹⁰ – المخزومي د. مهدي. في النحو العربي نقد وتوجيه ، ط2، دار الرائد العربي ، بيروت، 1986 م ، ص 73.

⁹¹ – أبو البركات الأنباري ، عبد الرحمن محمد بن أبي سعيد. أسرار العربية، ط1، تح: بركات يوسف هبود ، شركة دار الأرقم ، بيروت، 1999م ، ص 153.

⁹² – ابن جنّي ، أبو الفتح عثمان. الخصائص، تح: محمد علي النشار، ج 2، ص 383.

⁹³ – ابن السراج ، أبو بكر محمد بن سهل. الأصول في النحو ، ج 1، ص 211.

⁹⁴ – الأشموني ، علي بن محمد. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تح: حسن حمد، ج2، ص 19.

⁹⁵ – ابن عقيل ، بهاء الدين عبد الله. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ج 1، ص 641.

10 – الأمثال: فإنه لا يجري فيها تقديم ولا تأخير نحو قول الأضبط بن قريع السعدي: في كل وادٍ بنو سعد⁽⁹⁶⁾.

11 – لا يتقدم خبر (لا) النافية للجنس على اسمها مع بقاء عملها: فلا يصح في (لا ريب فيه): أن تقول (لا فيه ريب). وذلك "أن خبرها لا يتقدم على اسمها ولو كان ظرفاً أو مجروراً"⁽⁹⁷⁾.

ج – ومن صور الموانع المتعلقة بالعمل :

1 – الأفعال غير المتصرفة: فإنه "لا يجوز أن يقدم عليها شيء مما عملت فيه، وهي: نعم وبئس وفعل التعجب، و(ليس): تجري عند ذلك المجرى لأنها غير متصرفة. ومنه: صه عليك، وما أشبه هذا أبعث في التقديم والتأخير"⁽⁹⁸⁾. فمعمول اسم الفعل لا يتقدم عليه؛ إذ "يجب تأخيره عنه فتقول: دراك زيدا. ولا يجوز تقديمه عليه؛ فلا تقول: زيدا دراك"⁽⁹⁹⁾.

2 – معمول اسم التفضيل: فإنه "لا يتقدم عليه في نحو: (لهو أكفؤهم ناصراً)، وهو خشية اختلاط المعنى"⁽¹⁰⁰⁾، لأن اسم التفضيل "لا يقوى قوة الفعل فيعمل فيما قبله"⁽¹⁰¹⁾.

3 – ما عمل فيه حرف لا يقدم على الحرف: وعليه فإن "حروف الجر لا يجوز أن يقدم عليها ما عملت فيه، ولا يجوز أن يفرق بينها وبين ما تعمل فيه"⁽¹⁰²⁾. وكذلك إن وأخواتها: فإنه "لا يجوز أن يقدم عليهن ما عملن فيه"⁽¹⁰³⁾، إلى غير ذلك من موانع التقديم.

الاستنتاجات والتوصيات:

في نهاية المطاف لا بد من التنبيه على أننا في دراستنا لظاهرة التقديم والتأخير نقتصر على تناول وجوه التقديم دون الإشارة إلى وجوه التأخير؛ باعتبار أن الأصل في تحريك أطراف الصياغة هو التقديم وليس التأخير، وما ارتباط المصطلحين معاً إلا إشارة إلى الحركة الأفقية المزدوجة؛ التي تحدث لأطراف الصياغة في الجملة والتركيب. هذا وقد أذن البحث بالاستنتاجات والتوصيات الآتية:

⁹⁶ – العسكري ، أبو هلال. جمهرة الأمثال، ج 1، ط2، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم وعبد المجيد قطامش ، دار الفكر ، 198م . ص61.

⁹⁷ – ابن هشام ، جمال الدين عبد الله بن هشام الأنصاري. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ط1، تح: د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، مراجعة سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت ، 1998م. ص240.

⁹⁸ – ابن السراج ، أبو بكر محمد بن سهل. الأصول في النحو ، ج 2، ص228.

⁹⁹ – ابن عقيل ، بهاء الدين عبد الله . شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ج 2، ص305 . وينظر ابن هشام ، جمال الدين عبد الله بن هشام الأنصاري. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، ج 4، تح: بركات يوسف هبود. ص86.

¹⁰⁰ – ابن هشام ، جمال الدين عبد الله بن هشام الأنصاري. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح: د. مازن المبارك ص421.

¹⁰¹ – ابن يعيش ، موفق الدين علي. شرح المفصل، ج2، ص60. وينظر ابن مالك، جمال الدين محمد. شرح عمدة الحافظ وعدة اللافت، ج2، ص765.

¹⁰² – ابن السراج ، أبو بكر محمد بن سهل. الأصول في النحو ، ج 2، ص230.

¹⁰³ – المصدر نفسه ، ج 2، ص231.

– مبحث التقديم والتأخير يدور في إطار الترتيب غير الواجب بين العناصر اللغوية في الجملة، أي التي لا يؤدي تقديمها أو تأخيرها إلى خلل في المعنى، وإنما تظل محتفظةً بوظيفتها النحوية كالابتداء، أو الإخبار، أو الفاعلية، أو المفعولية... على الرغم من تغير موقعها في التركيب.

– إن انزياح أي عنصر لغوي عن النمط المعياري التابع له؛ يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالجانب الدلالي، الذي هو ناتج ترتيب العناصر اللغوية بطريقة معينة في الجملة؛ ذلك الترتيب الذي يكشف عن مقاصد المتكلم أو المنشئ. – إذا كان الإبداع الأدبي يرتبط بالدرجة الأولى بطريقة التركيب والتأليف بين العناصر اللغوية؛ ذلك التركيب والتأليف الذي يؤدي إلى نشوء علاقات نحوية متعددة عن طريق التقديم والتأخير، أو الحذف والزيادة، أو الفصل والوصل، أو تبادل الوظائف النحوية والدلالية للعناصر اللغوية؛ فإن المجال الدلالي الفسيح الذي وفّرتة حرية الرتب غير المحفوظة ضاعف من الطاقة الإبداعية؛ لأن أي تغيير في مواقع الكلمات سيترافق معه تغيير في الجانب الدلالي، وفي المستوى الفني..

– تحريك أجزاء الجملة تقديماً أو تأخيراً لا يتم بطريقة عشوائية، وإنما يجري وفق مقتضيات جمالية تتطلب لغة العمل الأدبي، وفي إطار الإمكانيات التعبيرية التي يمتلكها النظام اللغوي، أي أن تحريك أجزاء الجملة عن مواقعها المحسوسة ليس مطلقاً، وإنما يظل محصوراً في مناطق نحوية معينة دون مناطق أخرى .

– سياقات التقديم والتأخير تتعدّد جوانبها، ولا يمكن حصر الوظائف الدلالية التي تؤديها في عددٍ محدّد من القيم، فهي في سياقاتها غير متناهية الحصر والعدّ؛ فهذه الظاهرة شأن الظواهر السياقية الأخرى؛ فهي مظهر من مظاهر شجاعة العربية، فهي تؤدي قيمةً جماليةً مهمّةً، تتولد من سياقاتها المختلفة؛ التي تتحكّم فيها عدّة اعتبارات، منها ما يرتبط بالمتكلم، ومنها ما يرتبط بالمتلقّي، وأخرى تتصل بطبيعة الصياغة ذاتها.

– ليس كلُّ تقديم دالاً على الاهتمام والعناية؛ ولذلك فإن سياقات التقديم والتأخير لا ترتبط في ذاتها بقيمة بلاغية أو دلالية ثابتة؛ فالدور الأساسي في تفسير الأهمية يحتفظ به السياق في تفسيره لهذه القيمة أو تلك.

– الإيقاع الصوتي للعبارة يكون أحياناً دافعاً قوياً لأن يميل المتكلم إلى ترتيب معين لعناصر التركيب دون آخر؛ فمثلاً نحن نميل إلى القول: [رأيت] سعاد وفاطمة؛ ولا نعكس هذا الترتيب مادامنا نعتمد على حسّ فنيّ.

– القيمة البيانية لظاهرة التقديم والتأخير مرتبطةً بالجائز منه، ومرهونةً بحسن استعماله وفق مقتضى الحال، وعليه فلا عجب من احتفاء النحاة والبلاغيين وغيرهم بهذه الظاهرة .

وأخيراً يوصي البحث بتفعيل الدراسات التي تتناول الأبعاد الدلالية والجمالية للظواهر اللغوية، ويتطلّع إلى الدراسات التي تنتبّع الفروق الدلالية في التراكيب التي يبدو أنها متشابهة، فالتقديم والتأخير يؤديان وظائف دلالية قد لا ينطوي عليها أصل التركيب، وبذلك تبرز أهميتهما في نحو النصّ المتصل؛ المتجاوز لنحو الجملة الواحدة؛ ذلك النحو – أي نحو الجملة الواحدة – الذي لا يراعي المقام بوصفه مسلماً إلى فهم المادة المقروءة.

ويوصي بتفعيل آلية ضبط هذه الفروق والأبعاد، ويتطلّع إلى تطبيق هذا المنهج على النصوص الإبداعية الأصيلة الراسخة؛ قديمةً كانت أو حديثة .

المصادر والمراجع (104):

1. - القرآن الكريم.
2. - ابن الأثير، أبو الفتح نصر الله. *المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر*، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، 1995م.
3. - الإسترابادي، رضي الدين. *شرح الرضي على الكافية*، تح: أحمد السيد أحمد، المكتبة التوفيقية، دت.
4. - الأشموني، علي بن محمد. *شرح الأشموني على ألفية ابن مالك*، تح: حسن حمد، إشراف: د. إيميل بديع يعقوب، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998م.
5. - أبو البركات الأنباري، عبد الرحمن بن محمد. *أسرار العربية*، تح: بركات يوسف هبود، ط1، شركة دار الأرقم، بيروت، 1999 م.
6. - أبو البركات الأنباري، عبد الرحمن بن محمد. *الإنصاف في مسائل الخلاف*، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، دت.
7. - برجستراسر، جي. *التطور النحوي للغة العربية*، ترجمة: د. رمضان عبد التواب، ط4، مكتبة الخانجي بالقاهرة، 2003 م.
8. - الجرجاني، عبد القاهر. *دلائل الإعجاز*، تصحيح وتعليق: محمد الشنقيطي والسيد محمد رشيد رضا، دار المعرفة، بيروت، 1982 م.
9. - ابن جنّي، أبو الفتح عثمان. *الخصائص*، تح: محمد علي النجّار، ط2، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، دت.
10. - حسّان، د. تمام. *الأصول*، دراسة إستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، النحو، فقه اللغة، البلاغة، عالم الكتب، القاهرة، 2000 م.
11. - حسّان، د. تمام. *البيان في روائع القرآن*. الهيئة المصرية العامة للكتاب، طبعة خاصة تصدرها عالم الكتب ضمن مشروع مكتبة الأسرة، مهرجان القراءة للجميع، 2002م.
12. - حسّان، د. تمام. *اللغة العربية مبناها ومعناها*، ط4، عالم الكتب، 2004م.
13. - الرازي، فخر الدين محمد بن عمر. *نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز*، تح: د. نصر الله حاجي مفتي أوغلي، ط1، دار صادر، بيروت، 2004م.
14. - الرمّاني، أبو الحسن علي بن عيسى. *النكت في إعجاز القرآن*، ضمن كتاب (ثلاث رسائل في الإعجاز)، تح: محمد خلف الله أحمد ومحمد زغلول سلام، مصر، 1968م.
15. - الزجّاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق. *الجمال في النحو*، تح: د. علي توفيق الحمد، ط4، مؤسسة الرسالة، دار الأمل، إربد، الأردن، 1988 م.
16. - الزركشي، بدر الدين محمد. *البرهان في علوم القرآن*، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت، 1391 هـ.
17. - الزمخشري، عمر بن محمود. *الكشاف*، ضبط: مصطفى حسين أحمد، دار الكتاب العربي، دت.
18. - السامرائي، د. فاضل صالح. *التعبير القرآني*، ط3، دار عمار، عمان، 2004م.
19. - السامرائي، د. فاضل صالح. *الجملة العربية تأليفها وأقسامها*، ط1، دار الفكر، عمان، 2002 م.

¹⁰⁴ - لا يعتد بكلمة «ابن» أو «أبو» أو «ال»؛ وترتيب الأعلام القدماء بحسب ما اشتهرت به أسماؤهم، والمحدثين بحسب الكنى.

20. - السامرائي ، د. فاضل صالح . معاني النحو، ط2، دار الفكر ، عمان ، 2003م .
21. - ابن السراج ، أبو بكر محمد بن سهيل . الأصول في النحو، تح: د. عبد الحسين الفتلي ، ط1، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، 1985م .
22. - السكاكي ، أبو يعقوب . مفتاح العلوم ، تح: نعيم زرزور ، ط2 ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1987م .
23. - سيبويه ، أبو بشر عمر بن عثمان بن قنبر . الكتاب، تح: عبد السلام هارون، ط1، دار الجبل ، بيروت ، د ت .
24. - السيوطي ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر . الإتيان في علوم القرآن، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، دت .
25. - السيوطي ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر . همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، تح: أحمد شمس الدين، ط1، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1998م .
26. - عبد اللطيف ، د. محمد حماسة . العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث ، جامعة الكويت ، مطبوعات الجامعة ، 1984م .
27. - عبد المطلب ، د. محمد . جدلية الأفراد والتركيب في النقد العربي القديم ، مكتبة الحرية ، 1984م .
28. - العسكري، أبو هلال . جمهرة الأمثال، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم وعبد المجيد قطامش ، ط2، دار الفكر، 1982م .
29. - ابن عقيل ، بهاء الدين عبد الله شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط14، المكتبة التجارية الكبرى ، مصر، 1964م .
30. - العسكري ، أبو البقاء محب الدين عبد الله بن الحسين ، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: غازي مختار طليحات ، ط1، دار الفكر ، 1995م .
31. - القزويني ، الخطيب . الإيضاح في علوم البلاغة شرح وتعليق وتنقيح: د. محمد عبد المنعم خفاجي ، ط3، دار الجبل ، بيروت ، دت .
32. - ابن مالك ، جمال الدين محمد . شرح التسهيل، تح: د. عبد الرحمن السيد، ود. محمد بدوي المختون ، ط1، هجر للطباعة والنشر، مصر، 1990م .
33. - ابن مالك ، جمال الدين محمد . شرح عمدة الحافظ وعمدة اللافظ ، تح: عدنان الدوري ، تقديم: د. رشيد العبيدي، ط1، مطبعة العاني، بغداد ، 1978م .
34. - المخزومي ، د. مهدي . في النحو العربي نقد وتوجيه ، ط2، دار الرائد العربي ، بيروت ، 1986م .
35. - موركافسكي، يان . اللغة المعيارية واللغة الشعرية ، ترجمة: إلفت الروبي، مجلة فصول ، العدد الأول ، أكتوبر ديسمبر، 1984م .
36. - ابن هشام ، جمال الدين عبد الله بن هشام الأنصاري . مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تح: د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، مراجعة سعيد الأفغاني ، ط1، دار الفكر، بيروت ، 1998م .
37. - ابن هشام ، جمال الدين عبد الله بن هشام الأنصاري ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تح: بركات يوسف هبود ، دار صادر، بيروت ، 2000م .
38. - ابن يعيش ، موفق الدين علي بن يعيش ، شرح المفصل، الطباعة المنيرية ، بإشراف تعليق مشيخة الأزهر، مصر ، دت .